مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية

ط د. عراب سارة **أ.د. زيدان محمد**

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف

sa.arab@univhb-chlef.dz

تاريخ التسليم: **2018/03/23**، تاريخ التقييم: **2018/04/30**، تاريخ القبول: **2018/05/11**

الملخص

بينت هذه الدراسة مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية ما خلال التعرف على مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها ومخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية على مستوى تلك القوائم. بالإضافة إلى كيفية مواجهة المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية.

وخلصت الدراسة إلى أن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة والأخذ في الاعتبار عند تقييمه للمخاطر خصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الغش والأخطاء الجوهرية، المراجع الخارجي، مصداقية القوائم المالية.

Abstract :

This study shows the responsibility of the external auditor to detect and evaluate fraud and material errors to limit the impact of their risks on the credibility of the financial statements through identifying indicators of fraud and error at the level of the financial statements and their fields of activity and the risks of fraud and illegal connections at the level of these statements.

The study concluded that the exercise of professional qualifications by the auditor adequately helps to detect fraud and illegal behavior. In assessing risk, the auditor should take into account the characteristics of the management and its tendency to manipulate, operational characteristics and financial stability.

Key words: fraud and material errors, external auditor, credibility of financial statements.

المقدمة

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات وتنقلها بين أيد كثيرة تقوم بالتسجيل، والترحيل، والترصيد، واكتشافها أمر بسيط بالنسبة للمراجع، غير أن اكتشاف الغش ليس بالأمر الهين، فمراجعة أوجه التلاعب تهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات، من حيث النطاق والوسائل المتبعة، لذلك تعتبر هذه النوعية من المراجعات شاذة في طبيعتها طالما أن أوجه التلاعب في حد ذاتها تعتبر أحداث غير عادية، كما تتبع هذه المراجعة المدخل التفصيلي في تنفيذها وذلك للكشف عما يتم إخفاءه بواسطة الأشخاص بصورة متعمدة، وصعوبة اكتشاف الغش هي أهم أنواع المخاطر التي تواجه المراجع أثناء قيامه بعمله.

هذا ورغم أهمية إلمام المدققين بمدخل خطر التدقيق لما يحقق من تخصيص أكثر كفاءة وفاعلية لموارد التدقيق، إلا أن الجهات المهنية المختلفة الناظمة لمهنة التدقيق لم تصدر إرشادات كافية للمدققين بخصوص تقييم خطر التدقيق وعناصره، هذا علاوة على التضارب بين الأدب المهني .والأكاديمي حول طبيعة وطريقة تقييم عناصر خطر التدقيق بصورة عامة، وتحديد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والغش بصورة خاصة من أكثر المواضيع إثارة للنقاش والجدل في أدبيات المراجعة لارتباطه بشكل كبير بمعيار العناية المهنية الواجب أداؤها، فالتقصير في بذل العناية الملائمة يعتبر أساسا لمساءلة المراجع.

- **إشكالية الدراسة:** من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

فيما تتمثل مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية وذلك للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية ؟

- **الأسئلة الفرعية:** وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:
  - ما هي مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ؟ وما مجالات ارتكابها ؟
  - فيما تتمثل مخاطر وجود الغش والارتباطات غير القانونية على مستوى القوائم المالية ؟
  - كيف يواجه المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية ؟
- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يحدث نتيجة محاولات إخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه وتنفيذه لعمله، كما تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، تعتبر مواطن لارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها.

- تظهر مخاطر وجود الغش والارتباطات غير القانونية على مستوى القوائم المالية من خلال عنصرين اثنين هما: إخفاء الغش والأخطاء، وصعوبات اكتشاف الغش بالخصوص غش الإدارة.

- يواجه المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية من خلال تقييمه الجيد والدقيق لمخاطر وجود الغش وإتباعه خطوات وإجراءات معينة لاكتشافه وذلك للحد من تأثير مخاطره على مدى مصداقية القوائم المالية.

المحور الأول: مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها

أولا: : مفاهيم الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية وأنواعها

1- مفهوم الخطأ: يقصد بالخطأ تحريفات غير مقصودة في تقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2003).

كما عرف الخطأ بأنه تلك الأخطاء غير المعتمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم (عبد الله خالد أمين، 2007، ص57).

إذن الخطأ هو عبارة عن تحريف أو استبعاد غير متعمد، لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية. ويعزى وقوع الأخطاء بالسجلات المحاسبية إلى سببين رئيسيين هما:(شفاعمري ، 2014، ص12)

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجبة الإتباع، في تسجيل أو ترحيل أو تبويب أو تلخيص أو عرض البيانات المحاسبية المختلفة.

- السهو أو عدم العناية، أي الإهمال والتقصير من موظفي قسم المحاسبة في أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم.

2- مفهوم الغش: لقد عرفت رابطة محققي الغش المجازين الأمريكية غش القوائم المالية بأنه "التحريف المتعمد للوضع المالي للمنشأة والذي يمكن انجازه من خلال التحريف المتعمد للقوائم

المالية، من خلال إغفال الإفصاح عن بعض المبالغ، بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية (الوشلي، 2008،ص15). كما عرف الغش بأنه المخطط المصمم للخداع، والذي يمكن أن يتم إنجازه بالوثائق والمزاعم الزائفة التي تدعم القوائم المالية المضللة.

الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2003)

إذن الغش فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء المؤسسة، وينطوي على ما يلي: (دانيال، 2002)

- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها؛
- سوء توزيع الأصول؛
- حذف أو إلغاء أثار العمليات من السجلات أو المستندات؛
- تسجيل عمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية.

هذا وإن عملية التنبؤ بالغش في أن الأفراد الذين يستوفون الشروط الثلاثة الآتية الذكر:

- **الفرصة:** إن ضعف ثقافة المؤسسة، وعدم وجود ما يكفي من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفه.
- **المنطقية:** هو الاعتقاد بأن العمل الذي يرتكب لا يعتبر غش أو غير مهم.
- **الدافعية:** غالبا ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثلا وجود ديون على الموظف أو رغبة الإدارة في تحقيق أرباح.

وعليه من خلال ما سبق يمكن استقراء أن الغش يتضمن عددا من السمات أهمها: (الوشلي، 2008، ص 16)

- وجود النية لارتكاب الغش: بدون وجود النية لارتكاب الغش فإن التحريف في القوائم المالية هو مجرد خطأ غير متعمد. ويمكن القول أنه على الرغم من أهمية وجود النية كشرط لاعتبار التحريفات في القوائم المالية غشًا، فإنه ليس من مسئولية المراجعين تحديد النية، وذلك بسبب صعوبة تحديد نية الغش، خصوصًا في الأمور التي تتضمن تقديرات محاسبية، وتطبيق مبادئ المحاسبة. وإنما يجب على المراجعين استخدام الشك المهني للتنبؤ بالمخططات المتعمدة عندما تسود بعض الظروف.

- **إن الغش المرتكب تم من قبل الإدارة أو الموظفين:** أي يتمثل الغش المرتكب من قبل الموظفين والذي قد يتمثل في اختلاس بعض الأصول مثل النقدية. أما بالنسبة لغش الإدارة، فإن الإدارة ومن خلال الموقع الذي تحتله في المنشأة يمكنها تجاوز الرقابة الداخلية والتلاعب في الحسابات لتحريف المزاعم التي تتضمنها القوائم المالية ولخفاء هذه التحريفات من خلال الوثائق والمستندات الزائفة.

- **انعكاس أثر الغش على القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية مصدر المعلومات الأساسي للمستخدمين للحكم على أداء المنشأة، لاستناد معظم قراراتهم الاقتصادية على المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم. لذلك تسعى الإدارة التي تمارس الغش إلى تحريف القوائم المالية، من أجل إعطاء انطباع إيجابي عن المنشأة لدى المستخدمين يتناقض مع الواقع، من خلال تحريف الحسابات التي تتضمنها هذه القوائم أو بعضها لتقديم مزاعم مضللة، وذلك من خلال التزييف والتلاعب بالوثائق والأدلة التي تعد القوائم المالية في ضوئها لإخفاء عملية الغش. وهو ما يترتب عليه في الأخير إعداد قوائم مالية لا تعبر بعدالة عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة.

وعموما يمكن القول أن استخدام مصطلح الغش في حقل المحاسبة والمراجعة يدل أيضًا على عدة معانٍ منها (الاختلاس والتلاعب والاحتيال) ومما يركز عليه تعريف تلك المصطلحات عن معنى الغش أنه يشمل عدة عناصر من أجل ارتكابه وهي النية والقصد أو التدبير المسبق، أي أن الغش يرتكب بسابق إصرار وسوء نية وتعمد وليس عن طريق المصادفة، وذلك سعيًا للتضليل والإخفاء عن أنظار المستخدمين للتقارير المالية.

3- الفرق بين الغش والخطأ

بالنظر إلى مفاهيم الغش والخطأ الواردة سابقا نستنتج أن كل منهما يؤدي إلى تحريف على مستوى القوائم المالية، لكن يتمثل الفرق بينهما في السبب أو الهدف أو مدى توفر حسن أو سوء نية القائمين بارتكاب الخطأ أو الغش، وعموما فطنة المدقق ويقظته أثناء عملية التدقيق كفيلة باكتشاف أوجه الخطأ والغش في الحسابات، لكن رغم ذلك عليه أن يتحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة. إلى جانب كون الغش يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة والتي يصعب اكتشافها بصورة تلقائية، فإنه يجب بذل مجهود زائد يجعل عملية التدقيق تصمم لكشف الاثنين.

4- مفهوم التحريف والتلاعب والارتباطات غير القانونية:

يشير مصطلح" **التحريف والتلاعب**" إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، وبالرغم من أن التحريف والتلاعب مفهوم قانوني واسع. فإن المدقق معني بالتحريف والتلاعب الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية، ويشار إلى التحريف والتلاعب الذي يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على **أنه "تحريف وتلاعب الإدارة"**، ويشار إلى التحريف والتلاعب الذي يتورط به موظفو المنشأة فقط على أنه"**تحريف وتلاعب الموظفين**"، وفي أي من هاتين الحالتين قد يكون هناك تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارج المنشأة (النزلي، 2009، ص28)

أما الارتباطات والتصرفات غير القانونية فتكون ناتجة عن دفع رشاوى أو مدفوعات غير قانونية بواسطة المنشأة(جربوع، 2004، ص12)

ويشمل التلاعب مفهومين أساسيين، الأول يقصد به التلاعب بالحسابات بهدف تحقيق ربح صوري وإظهار أداء المشروع بشكل جيد، وذلك لتضليل وخداع مستخدمي التقارير المالية من مساهمين ومقرضين ومستثمرين وغيرهم، ويتمثل الثاني بمجموعة الأفعال التي يقوم بها المختلس لتغطية واقعة الاختلاس بحيث تظهر بصورة صحيحة، ومن أمثلته تسجيل عمليات وهمية وتزوير السجلات والوثائق والإضافة والحذف وتزوير التواقيع(دحدوح، 2006، ص 179).

5- أنواع الأخطاء والغش

- أنواع الأخطاء: تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصه للدفتر والسجلات إلى أنواع متعددة إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها:

- **أخطاء الحذف والسهو:** وهي ناتجة عن عدم إثبات عملية بكاملها أو جزء منها بالدفاتر المحاسبية.
- **الأخطاء الارتكابية:** وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية أو في الترحيل والترصيد، وتنقسم إلى نوعين:(مسلم، 2011، ص 17)

- خطا ارتكابي كلي: وهو خطأ متساو في طرف العملية، حيث لا يؤثر على ميزان المراجعة.

- خطأ ارتكابي جزئي: وهو خطأ في أحد طرفي العملية ويؤثر على توازن ميزان المراجعة.

- **الأخطاء الفنية:** وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفتر والسجلات بشكل لا يتفق مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول والمبادئ وتؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح وخسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلة ذلك الخلط بيم المصاريف الإدارية والمصاريف الرأسمالية وكذلك عدم إجراء قيود اهتلاك الأصول الثابتة، فضلا عن تجاهل أسس القياس المحاسبي لعناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك عدم إتباع سياسة الحيطة والحذر بعدم تكوين احتياطات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها (الرماحي، 2009، ص12-13)
- **الأخطاء المتكافئة:** ويقصد بها التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ أثر خطأ آخر بالدفاتر، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها، ولن يتسنى للمدقق اكتشاف مثل هذه الأخطاء إلا إذا دقق في مراجعته المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين خطأين في حساب واحد، ولن يكون لذلك الخطأ أثر خطير على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي. وقد يكون التكافؤ بين الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة هذين الحسابين وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة أعمال المشروع.
- **الأخطاء الكتابية:** وهي ناتجة عن الترحيل: (مسلم، 2011، ص 18)

- نفس المبلغ وفي نفس الجانب ولكن لحساب آخر وهذا النوع لا يؤثر على ميزان المراجعة.
- نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن الجانب بالخطأ وهذا النوع يؤثر على ميزان المراجعة.

- أنواع الغش: حددت نشرة معايير المراجعة رقم (16) مثل هذه الأخطاء المتعمدة كنوع من المخالفات وعادة يتم تقسيمها إلى: (سواد،2009، ص-ص179-180)

- **غش واحتيال العاملين:** تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء؛
- **غش واحتيال الإدارة:** هي الأخطاء المعتمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يحث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأشيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.

هذا ويمكن أن يرتكب الغش عن طريق:

- التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو قصد إساءة استعمال أحد الموجودات.

- التلاعب في الحسابات بالدفتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ثانيا: مؤشرات وجود الغش والخطأ ومجالات ارتكابها

1- مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية: يلجأ المحاسب أو ماسك الدفاتر أحياناً إلى إخفاء الخطأ أو الغش، وذلك ليخفي جهله وعدم كفاءته بارتكاب خطأ عمدي، ولكن بحسن نية، كما في حالة المحاسب الذي يتلاعب في ميزان المراجعة بتغيير قيم بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام إدارة الشركة،كما قد يحاول البعض إخفاء اختلاس معين حتى لا ينكشف أمره فيقوم بالتلاعب في الحسابات، ليضيف إلى جريمة الاختلاس جريمة أخرى وقد يحدث نتيجة محاولات المحاسبين أو الإدارة في الشركة لإخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه لعمله، وتنفيذه لعملية التدقيق نذكر بعض هذه المؤشرات: (عمري،2014، ص 14-16)

- **الاختلافات في السجلات المحاسبية**: بما في ذلك ما يلي:

- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، أو مسجلة في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسة الشركة.
- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها.
- تعديلات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية.
- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة لهم.

- **الأدلة المتعارضة أو الناقصة:** وتشمل:

- مستندات ناقصة.
- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير فيها.
- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.
- تغيرات غير عادية في الميزانية العمومية، أو تغيرات في الاتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها.

- شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة، في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلى المنشأة مع بيان مصرفي.
- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.

- علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة: بما في ذلك ما يلي:

- منع الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاء الذين يمكن طلب الأدلة منهم.
- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.
- تأخيرات غير عادية من قبل الشركة في تقديم المعلومات المطلوبة.
- عدم الرغبة في تعديل الإفصاح في البيانات المالية لجعلها أكثر اكتمالا وقابلية للفهم.
- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

- **البنود الأخرى:** تشمل ما يلي:

- عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالاجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة.
- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغيرات في الظروف.
- تسامح لانتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمنشأة

وبناء على هذه المؤشرات ، فإن المدقق يقوم خلال تنفيذه لعملية التدقيق بفحص المستندات والحسابات، وطلب الكشوف من البنوك، وغير ذلك من الإجراءات التي من شأنها كشف حالات الخطأ والاختلاس والتلاعب وما يصاحبها من محاولات من قبل المحاسبين، أو إدارة المشروع للتغطية عليها أو إخفائها.

2- مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها: إن دراية والمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية والمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله، حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، تعتبر مواطن لارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها (سامي وأخرون، 2010، ص98-99)، والمراحل هي:

- مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى : يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها المدين والدائن، ويتم الخطأ أو الغش إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيراديه أو العكس، أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة، وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون عن عمد غش وتلاعب بسوء نية

- **مرحلة الترحيل والتجميع**: ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية الترحيل من اليومية للأستاذ المساعد أو العام أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد قوائم الجرد، وفي ميزان تدقيق الحسابات النهائية، وتكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو بقصد الغش والتلاعب أي بسوء نية، وهذا يتوقف على طبيعة ونوع الخطأ المرتكب.

- **مرحلة إعداد القوائم المالية**: تتنوع الأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقة أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته، وعند التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عند التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة، بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية.

المحور الثاني: مخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية على مستوى القوائم المالية

تظهر هذه الخطورة من خلال عنصرين اثنين هامين هما:

أولا: إخفاء الغش والأخطاء: أي محاولة المحاسب أو ماسك الدفاتر تغطية الخطأ والغش عن عمد وعن سوء نية أو التلاعب في الحسابات لإخفاء الاختلاس، وإجراء التغطية عنصر أساسي في عملية الإخفاء، فقد يحاول المحاسب عدم إظهار عجزه أمام الإدارة بمحاولته موازنة ميزان المراجعة صوريا بتغيير قيم بعض الحسابات عن عمد وبحسن نية، وقد يحاول التلاعب بالحسابات وتزويرها لإخفاء الاختلاس (الحلو ،2012، 24) .

ويتم ذلك بنوعين من التغطية (الساعي، 1991،ص 46-47):

1- تغطية مؤقتة : وتتطلب منه إعادة عملية التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك .

2- تغطية ثابتة : وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة.

وقد لا يهتم الموظف المعني بتغطية عملية التلاعب أي بإخفاء الغش استنادا إلى:

- العملية لن تقع ضمن نطاق العينة الاختيارية لعملية التدقيق .
- اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية .
- عجزه عن تدبير وسيلة تغطية .

أما إذا قام الموظف بتحصيل مبلغ من أحد العملاء سدادا لحسابه ولم يودعه بالبنك وقام باختلاسه فقد يحاول تغطية العملية بإحدى الطرق التالية (الجزار ،1987، ص77) :

1- تغطية مؤقتة: وذلك في مذكرة تسوية البنك التي يقوم بإعدادها والمشرف عليها من خلال:

- تخفيض مبلغ الشيكات التي لم تصرف من البنك بعد.
- تخفيض رصيد البنك بالدفاتر.
- زيادة رصيد البنك في الكشف.
- زيادة مبلغ الإيداعات التي لم تظهر بكشف البنك بعد.

2- تغطية دائمة: حسب الدفتر الذي يمسكه ويسجل فيه:

- **دفتر الأستاذ العام المشرف عليه:** تخفيض رصيد النقدية بتعمد في الجمع أو الترصيد مع إجراء تغيير مكافئ في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام للحفاظ على التوازن.
- **دفتر النقدية المشرف عليه :** تخفيض خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير مكافئ في مجموع خانة أخرى بالدفتر للحفاظ على توازنه.

والتغطية مهما كانت مؤقتة أو ثابتة فإنه يمكن اكتشافها، إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب الكشف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة.

ثانيا: صعوبات اكتشاف الغش – بالخصوص غش الإدارة -: لقد جاء في المعيار الدولي 240 : " أنه وبينما يمكن أن يكون مدقق الحسابات قادرا على تحديد فرصة ممكنة لارتكاب الغش، فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يستطيع مدقق الحسابات تحديد النية أو القصد، خاصة في الأمور التي تتعلق بالحكم أو الاجتهاد الشخصي للإدارة كما في حالة التقديرات المحاسبية والتطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية"(شفاعمري،2014، ص 16)

وعملية اكتشاف غش الإدارة عملية معقدة لمعظم المراجعين، فبينما أصبح الغش أكثر انتشارًا في السنوات الأخيرة، وأكثر تكلفة للأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة التي حدث فيها الغش، إلا أن وسائل المراجعين لاكتشاف هذا الغش لا تتطور بنفس وتيرة تطور طرق وأساليب الغش للمحاسبة ويستدل على ذلك من نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها شركة kpg – 2006 للمحاسبة والمراجعة، والتي أشارت إلى أن أكثر من ثلث حالات غش الإدارة التي تمت دراستها، تم اكتشافها بالصدفة، وأن 1 % فقط من تلك الحالات تم اكتشافها من قبل المراجعين المستقلين، ونتيجة لذلك وجب تطوير الأساليب والإجراءات المناسبة لتعزيز قدرات المراجعين في ذلك، وبالتالي تجنب

المسئولية القانونية الكبيرة التي سوف تترتب على عدم اكتشاف الغش(الوشلي ، 2008، ص32) ، ومن أهم أسباب إخفاق المراجعين في اكتشاف غش الإدارة التي وردت في كثير من الدراسات ما يلي (الوشلي ، 2008، ص32) :

- إن حالات غش الإدارة قد تحدث خارج مجال عملية المراجعة.
- إن الغش متعمد، ويتم بذل الجهود من قبل الإدارة لإخفائه، كون هذه الإدارة في موقع يمكنها من تجاوز الرقابة الداخلية.
- غياب المرشد المهني الفعال الذي قد يساعد المراجع في اكتشاف غش الإدارة، فإجراءات المراجعة لم تصمم لضمان أن القوائم المالية خالية تماًما من غش الإدارة، ولكن لضمان الاكتشاف المعقول له، كما أن إجراءات المراجعة التي تكون جيدة لاكتشاف الأخطاء قد لا تكون فعالة لاكتشاف غش الإدارة.
- نقص خبرة المراجعين بغش الإدارة لأنهم لا يصادفونه إلا نادرًا .هذا فضلا عن أن معظم هذه الخبرة إن وجدت، تأتي من التدريب وسياسة المراجعة المتبعة. فبدون الخبرة بغش الإدارة من غير المحتمل أن يكون لدى المراجعين نماذج فكرية كافية لتقدير المخاطر المترتبة عليه.
- قلة النماذج الدقيقة التي يمكن استخدامها في التنبؤ بغش الإدارة .مما يشير إلى صعوبة بناء معيار يؤثر بفعالية على قرارات المراجع المتعلقة بتخطيط عملية المراجعة.

بينما أرجعت دراسة *Thompson - 1991* سبب إخفاق المراجعين في اكتشاف غش الإدارة إلى عوامل تتعلق بإدراك المراجعين والبيئة التي يعملون فيها، على النحو التالي:

- الاعتقاد بأن اكتشاف غش الإدارة ليس جزء من مسئوليتهم.
- الثقة الكبيرة بالعملاء محل المراجعة.
- الاعتقاد بأن الرؤساء يعرفون ويقبلون النشاط غير القانوني لدى العميل محل المراجعة.
- عدم معرفة معنى اكتشاف غش الإدارة في مصطلحات محددة.
- عدم معرفة مؤشرات حدوث غش الإدارة.
- الإخفاق في متابعة مؤشرات وعوامل غش الإدارة.
- القلق بشأن النتائج المهنية المترتبة على اكتشاف الغش.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه المراجعين في اكتشاف غش الإدارة، فإن الغش غالبًا ما يتضمن في طياته نقطتي ضعف يمكن أن تساعد المراجعين على اكتشافه، هما

تركيب الغش، وإمكانية التنبؤ به .ويشير تركيب الغش إلى طبيعته الدورية، وتماسك عناصره واتجاهه، الذي يشير ضمنًا إلى إمكانية اكتشافه، من خلال الشك المهني الواعي والتقدير الحاسم لأدلة المراجعة .أما إمكانية التنبؤ بالغش فتشير إلى أن حدوث الغش يكون نتيجة لأسباب ظرفية تقود إلى تطوره، حيث أن الحالة الاقتصادية العامة والبيئة الصناعية للمنشأة محل المراجعة، تقدم أداة لإظهار سلوك الشخص الذي يقوم بعملية الغش،كما أن السمات المنتظمة لحالات الغش أي التشابه بين حالات الغش تجعل الغش قابلا للتنبؤ، وهو ما أكده تقرير **لجنة تريدواي** 1987 والذي خلص بعد دراسة بعض حالات الغش المكتشفة، إلى أن هذه الحالات تميل إلى أن تكون متماثلة من حيث كيفية ارتكابها(الوشلي ، 2008، ص34)

- هذا إلى جانب وجود بعض الحالات التي تزيد من خطورة الغش أو الخطأ، منها(مسلم، 2011، ص 21):

- الإدارة مسيطر عليها من قبل شخص واحد أو مجموعة صغيرة وليس هناك مجلس لجنة فعالة للإشراف عليهم.
- وجود هيكل تنظيمي معقد للمنشأة، ولا يوجد مسوغ لهذا التعقيد.
- وجود فشل مستمر في تصحيح نقاط الضعف الرئيسية في الرقابة الداخلية، عندما يكون مثل هذا التصحيح عمليا.
- وجود نسبة عالية من التغييرات بين موظفي المحاسبة والمالية الرئيسيين.
- وجود نقص هام ولفترة طويلة في موظفي قسم الحسابات.
- وجود تغييرات متكررة في المستشارين القانونين أو المدققين.

المحور الثالث: مواجهة المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية

أولا: تقييم المراجع الخارجي لمخاطر الغش

1- مفهوم تقييم مخاطر غش الإدارة: تعتبر عملية تقييم مخاطر غش الإدارة عملية معقدة، وبشكل خاص عندما يواجه المراجع مسئولية قانونية جسيمة عن فشل عملية المراجعة، ويكون لدى الشركة محل المراجعة رقابة داخلية قوية .كما يلعب التقييم الدقيق لمخاطر غش الإدارة دورًا مهمًا في تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة، وأدائها بتكلفة تنافسية، مما يعمل على تجنب فشل عملية المراجعة، وبالتالي تجنب التعرض للمسئولية القانونية المترتبة على ذلك الفشل.

وقد أشار (2003) Ramos *في معرض توضيحه لكيفية تطبيق المعيار SAS No 99*، مفتاح تصميم اختبارات مراجعة فعالة هو أداء توليفه فعاله للمخاطر التي تم التعرف عليها، ويجب أن يقوم المراجع بذلك بعد التعرف على المخاطر .كما أشار إلى أن المعيار *SAS No. 99* يوجب *على* المراجعين تقييم مخاطر الغش، إلا أن إحدى المشكلات التي يواجهها المراجعون الاعتقاد بأن معني التقييم هو صياغة المخاطر بأنها مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة، وهو ليس المعني المقصود بتفسير كلمة" تقييم "الواردة في المعيار .حيث أضاف الباحث بأن التوليف هو العنصر الذي يربط بين طرفي عملية المراجعة، ابتداء من التعرف على المخاطر، إلى تصميم اختبارات المراجعة

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هدف المراجع هو" تقييم "أو توليف المخاطر التي تم التعرف عليها.

ويترتب على التقييم الخاطئ لهذه المخاطر من أداء عملية مراجعة قد تفتقر إما إلى الكفاءة أو إلى الفعالية، فعندما يقيم المراجع المخاطر الناتجة عن احتمال وجود غش بأنها عالية، فإن من المحتمل أن يدفعه ذلك إلى أداء اختبارات مراجعة أكثر من اللازم، مما يؤدي إلى تخفيض كفاءة عملية المراجعة، لما يترتب على أداء هذه الاختبارات من خسائر غير مبررة، برغم أنها قد تكون مراجعة فعالة في اكتشاف الغش.

من ناحية أخرى، عندما يقيم المراجع مخاطر الغش في مستوى منخفض، فإن ذلك قد يجعل المراجع يخفض كمية اختبارات المراجعة على نحو غير ملائم، مما يؤدي إلى عدم اكتشاف الغش. ويعتبر ذلك هو مصدر القلق بالنسبة للمراجعين، كونه يؤدي إلى تخفيض فعالية عملية المراجعة في اكتشاف الغش، وهو ما قد يعرض المراجع لمسئولية قانونية كبيرة ، ولا يقتصر تأثير تقديرات مخاطر الغش على مرحلة تخطيط عملية المراجعة، بل يمتد هذا الأثر ليشمل كل مراحل المراجعة، نتيجة لما تتطلبه هذه التقديرات من مهام من المراجع تتضمن :

- ممارسة الشك المهني والعناية المهنية.
- تقييم معرفة ومهارة وقدرة موظفي المراجعة المسئولين عن أداء مهام المراجعة المهمة، لكي تكون متناسبة مع مخاطر العميل محل المراجعة.
- التركيز بشكل كبير على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية المهمة وكيفية تطبيقها، مثل سياسات الاعتراف بالإيراد وتقييم الأصول.
- تحديد عوامل مخاطر الغش المتعلقة بالرقابة الداخلية، وإعادة النظر في مستوى مخاطر الرقابة، وعكس ذلك على طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات المراجعة المخططة.

ويتضح مما سبق أنه يجب على المراجع إجراء تقييم مبدئي لمخاطر الغش بغرض تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة .وأنه يجب إعادة النظر في هذا التقييم في ضوء الأدلة والملاحظات التي تم جمعها أثناء القيام بإجراءات المراجعة للوصول إلى التقييم النهائي لمخاطر غش الإدارة(الوشلي ، 2008، ص83-84).

2- مراحل تقييم المراجع الخارجي لمخاطر الغش

- التقييم المبدئي لمخاطر غش الإدارة : تستلزم المعايير المهنية الحديثة – المعيار الدولي المعدل *240 والمعيار الأمريكي 99* من المراجعين إجراء تقييم مبدئي لمخاطر غش الإدارة عند تخطيط عملية المراجعة والهدف الأساسي من ذلك هو استخدام التقييم المبدئي لمخاطر الغش في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة .ويتطلب القيام بهذا التقييم المبدئي القيام بالأنشطة التالية:

- **مناقشة فريق المراجعة لمخاطر غش الإدارة) جلسة العصف الذهني*.**
- **جمع المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر غش الإدارة:** من خلال:
  - الاستعلام من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة مثل الإدارة، ولجنة المراجعة، وموظفي المراجعة الداخلية، وأية أطراف أخرى عن أية معلومات تساعده في اكتشاف الغش.
  - القيام بالإجراءات التحليلية التي يتم أدائها في مرحلة تخطيط عملية المراجعة
  - دراسة عوامل مخاطر الغش التي أوصت بها المعايير المهنية، والتي قد تشير إلى أية حوافز وفرص لارتكاب الغش، أو مواقف للإدارة تميل إلى تبرير فعل الغش.
  - الأخذ في الاعتبار المعلومات الأخرى التي قد تكون مفيدة في التعرف على مخاطر الغش، والتي يمكن جمعها أثناء القيام ببعض مهام المراجعة.
- **تمييز وتوثيق عوامل مخاطر الغش.**
- **تقييم مستوى مخاطر غش الإدارة :** تتطلب هذه العملية من المراجع بالإضافة إلى ممارسة الحكم والتقدير المهني وممارسة الشك المهني، القيام بتحديد تحديد وتقييم الآتي:
  - نوع المخاطر الممكن وجودها، والتي قد تكون تقارير مالية مضللة أو اختلاس للأصول.
  - أهمية هذه المخاطر وحجمها، وما إذا كانت ذات حجم يمكن أن يؤدي إلى تحريفات جوهرية محتملة للقوائم المالية.
  - إمكانية المخاطر، بمعنى درجة تواتر أو حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية.

- مدى انتشار المخاطر .ويشير ذلك إلى مدى انتشار هذه المخاطر في القوائم المالية ككل، أو أنها تتعلق بتأكيد أو حساب معين أو فئة معينة من العمليات.

➢ **الاستجابة لمخاطر غش الإدارة.**

- التقييم النهائي لمخاطر غش الإدارة: للوصول إلى تقييم نهائي لمخاطر غش الإدارة، فإنه يجب على المراجع القيام بمجموعة من الإجراءات خلال عملية المراجعة وعند الانتهاء منها، وهذه الإجراءات هي:

- ➢ ممارسة قدر مناسب من الشك المهني.
- ➢ تقييم نتائج اختبارات المراجعة.
- ➢ الاتصال مع الإدارة حول مخاطر الغش.
- ➢ توثيق إجراءات التقييم والاستجابة لمخاطر غش الإدارة(الوشلي ، 2008، ص84-95).

ثانيا: مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي شملها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيده إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم .وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي:

- يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية.
- ضرورة القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش الموجودة.
- على مدقق الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب (Grinaker .1980, p63-68.).

ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المدقق أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، بأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المدقق سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقديره مستقبلاً وهي:

- إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير الم دقق والقوائم المالية.
- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطاتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المدقق مستقبلاً .
- إخطار كل شخص يعلم المدقق بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقرره مستقبلاً .

ثالثا: إجراءات عملية المراجعة عند وجود دلائل تشير إلى وجود غش أو خطأ

عندما يواجه المراجع ظروفاً من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية ، فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة مادياً ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الواجب تنفيذها على(جربوع، 2004، ص14) :

- حكم المراجع فيما يتعلق بنوع الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية التي تشير إليها الظروف.
- احتمال حدوث هذا الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.
- احتمال تأثير هذا الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية.

لا يستطيع المدقق أن يفترض أن حالة وقوع الخطأ أو الغش هي حالة منفردة ومنعزلة إلا إذا دلت الظروف بوضوح على خلاف ذلك .على المدقق إذا لزم الأمر أن يعدل من طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عمله الأساسية.

إن القيام بإجراءات معدلة أو إضافية يساعد المدققعادةً في تأكيد أو استبعاد الشك بوجود غش أو خطأ نتيجة للإجراءات المعدلة أو الإضافية فعلى المدقق مناقشة هذا الأمر مع الإدارة، أن ينظر فيما إذا تم إظهاره بصورة مناسبة أو تصحيحه في البيانات المالية، كما أن المدقق يجب أن يأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لذلك على تقريره (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1989).

على المدقق أن يأخذ في الاعتبار دلالات الغش والخطأ الجوهري على الأمور الأخرى المتعلقة بالتدقيق وأن يعيد النظر في تقدير المخاطر وصحة إقرارات الإدارة في حالة وجود غش أو خطأ لم يتم اكتشافه من خلال إجراءات الرقابة الداخلية ولم يتم الإفصاح عنه في إقرارات الإدارة .إن دلالات اكتشاف حالات معينة من الغش أو الخطأ من قبل المدقق تعتمد على علاقة ارتكاب أو إخفاء

الغش أو الخطأ بإجراءات الرقابة المحددة ومستوى الإدارة والموظفين ذوي العلاقة(الحلو ، 2012،ص39).

فإذا وجد المدقق مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو احتيال فعلى الم دقق أن يقوم بمايلي:

- التوسع في إجراءات التدقيق لإثبات أو نفي الخطأ أو الاحتيال.
- التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد.
- التأكد من أنه قد جرى معالجة الاحتيال والإفصاح عنه.
- عندما يرتبط الخطأ أو الاحتيال بأحد أفراد الإدارة، على المدقق أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص للمدقق.
- على المدقق أن يَبلغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات التالية:
  - إذا اعتقد بوجود احتيال، بغض النظر عن تأثير هذا الاحتيال على البيانات الحسابية.
  - إذا ثبت وجود خطأ مادي أو احتيال.
  - تبليغ الجهات الرسمية إذا تطلبته القوانين لذلك.

هذا إلى جانب :

1- حصول المراجع على إقرارات من الإدارة: على المراجع الحصول على إقرارات مكتوبة من إدارة المؤسسة بخصوص أنها:

- تعترف بمسئولياتها في انجاز وتشغيل نظم محاسبية وضبط داخلي مصُممة لمنع واكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية ؛
- تعتقد أن آثار التحريفات في القوائم المالية غير المصححة التي تم تجميعها من قبل المراجع خلال عملية المراجعة هي غير مادية على القوائم المالي؛
- قامت بالإفصاح للمراجع عن كامل الحقائق الهامة ذات العلاقة بأي حالات الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية أو حالات مشبوهة معروفة لدى الإدارة والتي من الممكن أنها قد أثرت على المؤسسة؛

- أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها لخطر أن تكون القوائم المالية قد تحتوي على تحريف مادي كنتيجة للغش.

2- التبليغ عن نقاط الضعف المادي في الضبط الداخلي: يجب على محافظ الحسابات أن يبلغ إدارة المؤسسة عن أي نقاط ضعف مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الخطأ أو التصرفات غير القانونية والتي ظهرت للمراجع كنتيجة لإجراءات محافظ الحسابات التي قام بها،

وكما يجب أن يكون محافظ الحسابات على قناعة أنه قد تم إبلاغ الأفراد المخولين بحكم المؤسسة عن أية ملاحظات مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الغش والتي ظهرت للمراجع سواء عن طريق الإدارة أو اكتشافها من قبل محافظ الحسابات خلال تنفيذ عملية المراجعة.

إذا كانت أمانة ونزاهة الإدارة والأفراد المخولين بحكم المؤسسة مشكوك فيها فان محافظ الحسابات عادة يدرس أخذ استشارة قانونية لمساعدته في تحديد الإجراء الملائم لاتخاذه.

3- عدم قدرة محافظ الحسابات على استكمال عملية المراجعة: قد يرى محافظ الحسابات أنه من الضروري الانسحاب من عملية محافظ الحسابات عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية والتي يرى محافظ الحسابات أنها ضرورية في ظل الظروف حتى لو لم يكن للخطأ والغش والتصرفات غير القانونية تأثير مادي على القوائم المالية.

ومن ضمن العوامل التي تؤثر على أرى محافظ الحسابات وجود أدلة تورط أعلى سلطة في المؤسسة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية القرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية علاقة محافظ الحسابات الذي يسعى عادة للحصول على استشارة قانونية عند الوصول إلى مثل هذه القرار.

4- مواجهة مدققي الحسابات التزوير على صعيد الإدارة: يقول فريق من مدققي الحسابات أنه من المستحيل عملياً اكتشاف عمليات الاحتيال التي تقوم بها إن شاءت إدارة المشروع العليا، أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق تضليل المدقق فإنه يستحيل عليه، إلا بجهود معينة وبكلفة مرتفعة ووقت طويل، أن يكتشف ذلك. ولكن الاتجاه السائد في الأوساط القضائية وهيئات الرقابة المالية بل ولدى رجال المال والأعمال، أن شركات التدقيق ينبغي أن تتمكن من اكتشاف مثل هذا التلاعب إذ أنه من مبررات وجودها واستطاعت إحدى شركات التدقيق في العالم أن تتوصل إلى أساليب جديدة ترشد المدقق إلى الحالات المتعددة التي قد تستغل بالاحتيال وهي :

- اعتماد المصادر الخارجية في جمع المعلومات عن الصفقات الضخمة التي بها شركة معينة، وألا يعتمد المدقق على المعلومات التي تقدمها لها الإدارة فقط.
- التدقيق في العمليات الصغيرة العديدة المتعلقة بشركة واحدة متعامل معها، هذه العمليات التي إذا أضيفت واحدة إلى الأخرى، تشكل مؤشراً هاماً بالنسبة لنتائج الشركة المالية.
- التدقيق الحذر في تواريخ" حفلات رأس السنة "- كما يسمونها - أي الصفقات المسجلة قرب نهاية العام المالي أو في نهاية الفصل المالي.

- في حال وجود صفقات لم يعلن عنها مخبأة تحت صفقات أعلن عنها، يطلب المدققون من الإدارة العامة للشركة المعينة المصادقة على جميع الصفقات المهمة .أما إذا كان أعضاء مجلس إدارة الشركة هو المديرون أنفسهم فيستحسن أن يطلب المدققون تدخل القانون.
- مقارنة الصفقات المتعلقة بالإدارة بصفقات تشبهها قام بها فريق منافس آخر.
- أما بالنسبة للشركات التي تستبدل محاسبيها بين حين وآخر أو الشركات التي تعتمد على شركتي تدقيق معاً، فيجب أن يتم تعاون وثيق بين أعضاء الشركتين لكشف نسبة تدخل الإدارة في أعمال التدقيق.

وهناك % 99 من حالات الاحتيال هذه تنتج عن خطأ لم تقصده الإدارة وأن الحالة المفردة الأخيرة 1% تشكل وحدها العقبة التي تواجهها الأسواق المالية، والتي يتورط فيها مديرو الشركات، وشركات تدقيق مجازة كثيرة، والتي تحظى بهذا الاهتمام من قبل مدققي الحسابات والهيئات القضائية (أمين عبد الله، 2007).

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- تعتبر صعوبة اكتشاف الغش أهم أنواع المخاطر التي تواجه المراجع أثناء قيامه بعمله.
- يحدث نتيجة محاولات إخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه وتنفيذه لعمله.
- تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية هي: مرحلة إثبات العمليات، مرحلة الترحيل والتجميع، ومرحلة إعداد القوائم المالية، تعتبر مواطن لارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها.
- تظهر مخاطر وجود الغش والارتباطات غير القانونية على مستوى القوائم المالية من خلال عنصرين اثنين هما: إخفاء الغش والأخطاء، سواء بالتغطية المؤقتة أو الثابتة، وكذا صعوبات اكتشاف الغش بالخصوص غش الإدارة.
- يواجه المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية من خلال تقييمه الجيد والدقيق لمخاطر وجود الغش عن طريق مرحلتين، التقييم الأولي بمراحله الخمسة، والتقييم النهائي بمراحله الأربعة.

- لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيده إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه.
- يتحمل المراجع مسؤولية محدودة عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية
- إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة يساعد على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.

توصيات الدراسة: يمكن الخروج من هذه الدراسة بذكر التوصيات التالية:

- على المراجع مراعاة كون المجتمع المالي يتوقع منه اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون في القوائم المالية ما يحمله مسؤولية أكثر من اللازم.
- على المراجع الأخذ في الاعتبار عند تقييمه لمخاطر الغش والتصرفات غير القانونية خصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي.
- على المراجع إتباع خطوات وإجراءات معينة لاكتشافه للغش وذلك للحد من تأثير مخاطره على مدى مصداقية القوائم المالية.

المراجع

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين.(1989). " الغش والمخالفات الأخرى- أصول التدقيق". المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين.(2003). إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، "معيار التدقيق الدولي رقم 240. مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق".
3. الوشلي، أكرم محمد علي احمد.(2008).تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية". اليمن: أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة اب.
4. الحلو، شيرين مصطفى.(2012)." المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية". فلسطين: رسالة الماجستير في المحاسبة والمالية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

5. دحدوح، حسين احمد.(2006). "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه". *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. المجلد22.(*العدد الأول*).
6. مسلم، خالد تيسير.(2011). "مدى فعالية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة استطلاعية". فلسطين: رسالة الماجستير في المحاسبة والمالية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
7. محمد، سامي، وديان، الوقاد لؤي ومحمد.(2010). " تدقيق الحسابات 1" .الأردن: مكتبة المجتمع العربي.
8. الساعي، صهيب.(1991)." مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ، علم تدقيق الحسابات. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
9. سواد، عاطف زاهرة توفيق.(2009)." مراجعة الحسابات والتدقيق"، الأردن، دار الراية للنشر.
10. أمين، عبد الله خالد.(2007). " علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية". الأردن: دار وائل للنشر.
11. غالي، جرج دانيال.(2002). "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة". مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
12شفا عمري، فضيل مصطفى يوسف.(2014)." مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات العامة الاردنية". فلسطين: رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.
13الجزار، محمد.(1987)." المراقبة الداخلية، أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية والتنمية الكافية ". القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر.
14. النزلي، محمد جمال عبد القادر.(2009). "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
15. الرماحي، نواف محمد عباس.(2009). "مراجعة العمليات المالية". الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
16. جربوع، يوسف محمود.(2004)."مدى مسئولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين".
17. Grinaker, R.l.(1980).“The Auditor’s Responsibility in Expressing An Opinion ،” the Journal of Accountancy, 1980،